

Distr.: General  
2 June 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الوثائق الرسمية

## اللجنة الخامسة

## محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠ صباحا

الرئيسة: السيدة كينغ . . . . . (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

ثم: السيد بوريبي (نائب الرئيس) . . . . . (أنغولا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

## المحتويات

الإشادة بذكرى فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تنظيم الأعمال

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها (تابع): آلية التحقيق

المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: آلية الرصد التابعة

للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية

الأنشطة التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

## الإشادة بذكرى فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

- ١ - أشادت الرئيسة، باسم اللجنة، بذكرى فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.
- ٢ - وبناء على دعوة الرئيسة، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت.
- ٣ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): أعرب عن تقديره للإشادة بذكرى فيتالي إ. تشوركين.

## تنظيم الأعمال (A/C.5/71/L.22)

٤ - الرئيسة: دعت اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي المؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة الحادية والسبعين المستأنفة، الذي أُعد بالاعتماد على مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/71/22).

٥ - السيد سيفيفيا بورخا (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ملتزمة بإمعان النظر في جميع بنود جدول الأعمال. وينبغي للوفود أن تنطلق في مداخلاتها من روح توافقية حتى يتسنى التوصل إلى محصلة موحدة تحقق مصلحة المنظمة والدول الأعضاء على أفضل وجه. وليس في صالح اللجنة تأجيل اتخاذ القرارات بشأن المسائل المثيرة للجدل. وأضاف، معرباً عن قلق المجموعة إزاء حالة وثائق الدورة المستأنفة، أن التأخر في إصدار التقارير المهمة يمثل مشكلة مزمنة رغم إدخال تحسينات ملحوظة. ويجب أن تصدر التقارير في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، وذلك لتيسير مداولات اللجنة وضمان أن تلقى المواضيع الهامة الاهتمام الواجب. وينبغي ألا يكون التقدم المحرز في السنوات الأخيرة باعثاً على الفئوع بما تحقق ولكن يجب أن يشجع جميع المعنيين على تحقيق المزيد من التحسن.

٦ - السيد عبد الله (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب بالروح القيادية التي أظهرها الأمين العام، الذي ينبغي أن يساعد الدول الأعضاء في تنفيذ المبادرات الأساسية التي أقرتها الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وأن يكفل زيادة شفافية الأمانة العامة وكفاءتها وتمثيلها وأن يطبق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وأضاف أن جميع المسائل الواردة في برنامج

العمل المقترح لها أهمية كبيرة بالنسبة للمجموعة، وخاصة نظام المساءلة في الأمانة العامة، والشراء، وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وبناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونظام المنسقين المقيمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، ووحدة التفتيش المشتركة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقال إن المجموعة تقدر الجهود المبذولة في إعداد تقرير الأمين العام عن أنشطة الشراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/71/681) وتعطي أولوية عليا لتحسين الفرص المتاحة للبائعين من البلدان النامية.

٧ - وذكر أن المجموعة ستكفل أن تؤدي المناقشة التي تجريها اللجنة بشأن المساءلة إلى زيادة كفاءة المنظمة. وستعاون الدول الأعضاء دائماً مع الأمانة العامة إذا اتسمت بالفعالية والشفافية. وقال إن الدروس المستفادة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا تحتاج إلى استجابة كافية؛ إذ يجب تحسين التنسيق العالمي، وآليات الوقاية، وقدرات السلطات المحلية، وأدوات الاتصال. ويجب على اللجنة أن تنجز مهامها في الوقت المحدد وينبغي إجراء المفاوضات بحسن نية كجزء من العملية الحكومية الدولية. وينبغي تجنب الاجتماعات الموازية، لأن الوفود الصغيرة، بما في ذلك معظم أعضاء المجموعة، لا تتمكن من حضور أكثر من اجتماع واحد في كل مرة. ويجب أن يتجنب الميسرون المفاوضات المغلقة في التشكيلات الصغيرة.

٨ - السيد فونيس إنريكيس (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن برنامج العمل المقترح يتضمن مسائل ذات أهمية كبيرة للجماعة، بما في ذلك الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار المتعلق بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/71/L.58) والمساءلة والشراء ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة. وينبغي للجنة أن تنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في أقرب وقت ممكن، لأن الأعمال التحضيرية ستبدأ في آذار/مارس ٢٠١٧. ويجب تعزيز المساءلة لتحسين الأداء الإداري والمالي للمنظمة. وقال إن الجماعة ترحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٧ (A/71/34) وتكرر تأكيد وجوب أن تظل الوحدة

مساهمات الدول الأعضاء. ونظرا لأن اللجنة باتت تواجه مرة أخرى مشكلة التأخير في تقديم الوثائق، ينبغي للأمانة العامة واللجنة الاستشارية التنسيق فيما بينهما بحيث يتم تعميم الوثائق في أقرب وقت ممكن.

١٢ - السيد سانديوال منديوليا (المكسيك): قال إن التقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة، وتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة أمور تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفده. وأضاف أنه يجب على الأمانة العامة تنويع منشأ السلع والخدمات من أجل تشجيع البلدان النامية على المشاركة في عمليات الشراء. وينبغي أن تكفل اللجنة القيام، في الوقت المناسب، بتوفير الموارد اللازمة لإجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وينبغي لأصحاب المصلحة، من أجل ضمان أن تكون العملية التحضيرية للمفاوضات شاملة للجميع وأن تبدأ في آذار/مارس ٢٠١٧، إيلاء أولوية عليا للتحليل ذي الصلة وصنع القرار. وتتطلب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اتخاذ الوفود إجراءات منسقة. ويجب على الدول الأعضاء أن تستخدم جميع المحافل للحفاظ على تعددية الأطراف كوسيلة للتوصل إلى اتفاقات وإظهار أنها أفضل طريقة لحل المشاكل المشتركة. كما ينبغي أن تتصدى للتهديد الذي تشكله القومية الضالة بإجراء مزيد من الحوارات واتخاذ قرارات أفضل لصالح المنظمة.

١٣ - السيدة كونيللي (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اللجنة ينبغي أن تكفل نجاح مبادرات الإصلاح التي أقرتها الدول الأعضاء. كما ينبغي أن توفق اللجنة على ما تحتاج إليه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) من موارد لكي يقوم كل منهما بولايته. وينبغي أن تفضي مناقشة اللجنة حول صندوق الطوارئ إلى تحسين الانضباط المالي في الأمم المتحدة. وأضافت أن وفد بلدها سيسعى إلى إحراز مزيد من التقدم في إصلاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والمساءلة، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة.

١٤ - واستطردت قائلة أن احتواء التكاليف يتوقف على الوصول إلى المعلومات بصورة آنية، ورحبت بتضمين تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم

مستقلة. وقد أثبتت الدول الأعضاء في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية أنه مع توافر الإرادة السياسية فإنه حتى أكثر المهام تعقيدا يمكن إنجازها في الوقت المناسب.

٩ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ وكذا باسم أرمينيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة. فالتبسيط واللامركزية والمرونة والامتثال والشفافية والمساءلة كلها أمور ضرورية، وينبغي تخصيص موارد للأنشطة الفنية لإكساب المنظمة مزيداً من الفعالية. ولكي يكون الشمول سمة عمل اللجنة، فلا بد من إصدار الوثائق في حينها بجميع اللغات. وينبغي للمكتب أن يبذل جهوداً مع المسؤولين عن إنتاج الوثائق ومع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لضمان عدم عرقلة أعمال اللجنة الخامسة بسبب تأخر الوثائق. وينبغي للجنة أن تدير وقتها بشكل أفضل بحيث تتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء خلال ساعات العمل العادية.

١٠ - ومضى يقول إن اللجنة معروض عليها بعض المسائل الهامة، بعضها مؤجل من دورات سابقة. ويجب مساءلة كبار المديرين عن إنجاز التكاليف وتقييم المخاطر واستخدام الموارد. كما أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة للغاية لتحسين فعالية المنظمة. وينبغي أن تتسم قواعد الشراء بالشفافية وأن يكون بمقدور البائعين المحتملين أن يتنافسوا على تقديم أفضل قيمة مقابل المال من خلال أحدث التكنولوجيا، وذلك تمشياً مع مبدئي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويجب تخفيض الأثر البيئي للأمم المتحدة. وستعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز مساهمة وحدة التفتيش المشتركة. ويجب على اللجنة أن تحسم أمر تمويل نظام المنسقين المقيمين، ولا سيما في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١١ - السيد فو داوونغ (الصين): قال إن اللجنة يجب أن تدعم تنفيذ ولايات الأمم المتحدة مع تعزيز الكفاءة. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز الإدارة الداخلية وتحترم انضباط الميزانية وتحسن استخدام

بينها التخلي عن البرمجيات المتقدمة أو الزائدة عن الحاجة. وينبغي تنقيح توقعات ميزانية الخمس سنوات المخصصة لهذه التكنولوجيا. واستطرد قائلاً إن التقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة ينقصه الكثير؛ ونظراً لأهمية هذه المسألة، ينبغي أن تناقشها اللجنة سنوياً. وحيث إن تقرير الأمين العام عن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/71/698) لا يتضمن أي دليل على أن النهج التراكمي أفضل من نظام الدفع أولاً بأول المعمول به حالياً، فثمة ضرورة لمواصلة دراسة هذه المسألة؛ ومن السابق لأوانه اتخاذ أي قرارات بشأن هذه المسألة في الوقت الحاضر. وفي المناقشات المتعلقة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/71/34)، قال إن وفد بلده متمسك بموقفه المبدئي المتمثل في دعم الأنشطة وإيلاء اهتمام كبير لتقارير وتوصيات الوحدة، التي ينبغي أن تتلقى الموارد اللازمة لأداء ولايتها.

١٨ - الرئيسة: قالت إنها تعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح، على أن يكون مفهوماً أنه سوف يعدل حسب الاقتضاء لضمان الاستغلال الأمثل للوقت المتاح في ضوء سير العمل في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

١٩ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية (A/71/101/Rev.1/Add.1)

(تابع)

٢٠ - الرئيسة: وجهت انتباه اللجنة إلى مذكرة مقدمة من الأمين العام (A/71/101/Rev.1/Add.1) يبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة السيد عميش (الأردن) من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اعتباراً من ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وقالت إن حكومة الأردن رشحت السيد حياصات، الذي حظي ترشيحه بتأييد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة العضوية التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢١ - وأوصى بالتركية بتعيين السيد حياصات (الأردن) في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ من تاريخ تعيين الجمعية العامة له وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

المتحدة (A/71/400) توقعات لميزانية خمس سنوات تتضمن حفظ السلام. وأردفت قائلة إنه ينبغي للأمين العام تعديل افتراضات التخطيط بغية تنقيح توقعات التكاليف مع الماضي في تنفيذ الاستراتيجية. ورغم المصاعب المصادفة في الامتثال للاستراتيجية على نطاق الأمانة العامة، فقد تحسن التنسيق بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني. وينبغي للأمين العام أن يزود اللجنة بمؤشرات للتقدم والفوائد، استناداً إلى قياس الأداء، وينبغي أن يتضمن تقريره المرحلي المقبل معلومات مستجدة مفصلة عن تنفيذ جميع كيانات الأمانة العامة للاستراتيجية. وقد قدمت وحدة التفتيش المشتركة، التي تؤدي آلياتها لكشف الغش دوراً أساسياً في الحفاظ على المنظمة، توصيات بشأن الغش، ووجهت الانتباه إلى التحديات المتصلة بخدمات الدعم الإداري ومراكز الخدمات.

١٥ - السيد إيمادا (اليابان): قال إن اللجنة معروضة عليها مسائل هامة مثل البعثات السياسية الخاصة، والتقدير المنقحة المتعلقة بألية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.58، ولكن يجب عليها، مع ذلك، أن تنجز عملها في غضون الوقت المخصص. وأضاف أنه ينبغي تقديم الوثائق في حينها، وفقاً للقرار ٢٤٧/٧٠، حتى تتمكن اللجنة من إجراء مناقشاتها بمسؤولية.

١٦ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمين العام عن أنشطة الشراء (A/71/681) يستحق اهتماماً كبيراً. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩ يتضمن تعليمات بشأن تحليل أساليب مختلفة للتعاطات في مجال المشتريات المتعلقة بخدمات الطيران، وضرورة تقديم إيضاحات تتصل بتنفيذ أنشطة الشراء المأمونة بيئياً والمستدامة في المنظمة. وقال إن وفده قد خلص إلى أنه لم يجز الاضطلاع بالمهام ذات الصلة لأن المعلومات لم تقدم في التقرير. وأعرب وفد بلده عن القلق من التنفيذ الجاري لبعض المبادرات في مجال المشتريات دون وجود معايير واضحة أو مؤشرات للفعالية الاقتصادية أو أدلة على أنها تؤدي إلى تحقيق وفورات.

١٧ - وتابع قائلاً إنه ينبغي مواصلة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تماشياً مع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة. وينبغي أن تكون نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل تجزؤاً وأقل تكلفة، وينبغي زيادة كفاءتها، بسبل من

٢٤ - وأضاف أن برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٧ يتضمن خمس دراسات جديدة على نطاق المنظومة تركز، في جملة أمور، على تعزيز النزاهة والمساءلة ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن برنامج العمل أيضا استعراضا لسياسات حماية المبلغين عن المخالفات، واستعراضين على نطاق المنظومة جرى ترحيلهما من عام ٢٠١٦ يتعلقان بالاستعراضات التي تقودها الجهات المانحة وبسياسات السفر، على التوالي. وتماشيا مع النهج الأفقي للتعاون الذي طالبت به خطة عام ٢٠٣٠، ستستفيد وحدة التفتيش المشتركة من المزايا النسبية التي يتيحها استقلالها والمنظور الذي تتبعه على نطاق المنظومة، وذلك في تنفيذ مشاريع معقدة؛ ووضع برنامج عمل يعالج التحديات القائمة؛ وتنفيذ إجراءات عمل تؤكد اشتراطات الجودة في كل مرحلة من مراحل دورة الإبلاغ.

٢٥ - ومضى يقول إن يجب بذل الجهود لحل المسألة العالقة منذ أمد بعيد المتصلة بتمويل تعهد الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة ونظامها الشبكي لتتبع قبول التوصيات وتنفيذها، وهو تمويل لم تخصص له أي موارد من الميزانية. فانهدام المرونة في ميزانية الوحدة يجعل استيعاب حتى التكاليف الضئيلة نسبيا غير المتعلقة بالموظفين أمرا مستحيلا. وينبغي للجمعية العامة أن تحل هذه المسألة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يوفر الخدمات ذات الصلة، أو أن يدرج الاحتياجات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٦ - وأضاف أنه على الرغم من أن الجمعية العامة دأبت على دعم عمل وحدة التفتيش المشتركة بقوة، فقد تخفض في السنوات الأخيرة إيلاؤها نظرا لخاصة لتقارير الوحدة. ولذلك، فقد أعرب عن أمله في أن تطلب الجمعية إجراء استعراض لهذا الوضع، وعن ترحيبه بنظر اللجنة في تقريرين من تقارير الوحدة في الدورة الحالية.

٢٧ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال، لدى عرضه مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ (A/71/779)، إن مجلس الرؤساء التنفيذيين لا يزال حريصا على مساعدة الوحدة في أداء مهامها الحيوية. ووفقا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تؤدي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين دورا رئيسيا في تجميع وإحالة تعليقات الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن تقارير الوحدة التي تغطي المنظومة ككل، وهي ملتزمة بكفالة إصدار مذكرات الأمين العام ذات الصلة في حينها. وبسبب شراكة مجلس

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/70/34 و A/71/34/Corr.1 و A/71/779)

٢٢ - السيد كرمير (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال، لدى عرضه تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٧ (A/71/34)، إن الوحدة تسعى إلى الاستفادة من منظورها الفريد على نطاق المنظومة لتحقيق النتائج التي تلي احتياجات طائفة واسعة من المنظمات المشاركة، الأمر الذي يتطلب أن تحافظ على تنوع حافظتها من الاستعراضات. وكما يتجلى في الأعمال المنجزة في عام ٢٠١٦ والمتوخى إنجازها في عام ٢٠١٧، تركز الوحدة على تعزيز الإطار المتعلق بتشجيع النزاهة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى تحقيق مزيد من التوازن في عبء عملها بين تركيزها على المسائل المتصلة بالإدارة وتركيزها على المسائل البرنامجية، وخصوصا في دعم الأهداف الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الحفاظ على القدرة الكافية على إجراء استعراضات مفصلة لفرادى المنظمات.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الوحدة أصدرت ١٠ تقارير على نطاق المنظومة وتقريراً واحداً يغطي منظمة واحدة، بما في ذلك تقرير عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقرير عن منع الغش وكشفه والتصدي له، يتضمن إطارا محددا قابلا للتنفيذ لتعزيز النزاهة والمساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض لوظيفة مراجعة الحسابات؛ ودراسة بشأن ترتيبات إدارة المعارف في المنظومة. واضطلعت الوحدة أيضا بتقييمات مستقلة على نطاق المنظومة لجوانب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي استوجبت الانخراط في أشكال جديدة من التعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وهو أمر مكنت من القيام به ترتيبات التمويل المبتكرة. وأعرب عن الأمل في أن تسترشد اللجنة بالتقرير الذي صدر مؤخرا بشأن خدمات الدعم الإداري ودور مراكز الخدمات لدى نظرها في تنفيذ نموذج عالمي لتقديم الخدمات. وكما يتجلى في سلسلة من الرسائل الإدارية، أجرت وحدة التفتيش المشتركة حوارا مع المنظمات المشاركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ركز على عدد كبير من التوصيات التي قدمتها الوحدة، فضلا عن التدابير التي يمكن أن تتخذها المنظمات المشاركة من أجل زيادة معدل قبول تلك التوصيات وتنفيذها.

٣٢ - ومضت قائلة إن التقارير التي تغطي المنظومة ككل التي أنجزتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ توفر توصيات عملية لتعزيز فعالية المنظمات المشاركة في الوفاء بولاياتها. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تتطلع إلى النظر في استعراض مدى قبول وتنفيذ المنظمات المشاركة لتوصيات الوحدة، بغية تحسين كفاءة عملها وأثره على منظومة الأمم المتحدة. وعقب تعيين الأمين التنفيذي الجديد للوحدة في عام ٢٠١٧، ستنظر المجموعة أيضا في كيفية توزيع موارد الوحدة والحاجة إلى تعزيز الخبرات المتاحة حاليا في الأمانة لتمكين الوحدة من الاضطلاع بولاياتها.

٢٨ - واسترسل قائلاً إن التركيز المتزايد للوحدة على المسائل التي تغطي المنظومة ككل قد أدى إلى تعاون أوثق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة، وهو أمر تسهم فيه أمانة المجلس حسب ما تسمح به قدراتها المحدودة. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب المجلس، كل عام، اقتراحات من الوكالات بشأن المشاريع المتوخى إدراجها في برنامج عمل الوحدة ومواضيع مقترحة لكي ينظر فيها. وعلاوة على ذلك، شارك الأمين العام مرة أخرى، في عام ٢٠١٦، بصفة استشارية، في اختيار المفتشين لملاء الشواغر الموجودة في الوحدة.

٢٩ - وأضاف أن الحوار الجاري بين أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة أدى إلى تحسين التعاون المتبادل

بشكل كبير، سعياً إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر قوة وتماسكاً. وسيواصل الأمين العام تعزيز علاقة العمل الوثيقة للمجلس مع وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما في ضوء التدابير المتخذة لتعزيز تركيز الوحدة على المنظومة ككل ورصد ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تغطي المنظومة ككل.

٣٠ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن وحدة التفتيش المشتركة تقوم بدور رئيسي في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز كفاءة المنظمة وعملها وقدرتها على الاضطلاع بولاياتها.

٣١ - وذكرت أن المجموعة تُعَلِّق أهمية كبيرة على تحقيق أقصى المنافع والكفاءة من أنشطة المراجعة والاستعراض التي تضطلع بها وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. ولذلك فهي تطلب مزيداً من المعلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق فيما بين تلك الهيئات، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج عملها، بغية خفض التداخل بين وظائفها.

٣٥ - السيد سانشيز أسكوي (كوبا): طلب أن يكون لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤولون موجودون أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال لتوفير مزيد من التوضيحات بشأن طلبات الجمعية العامة غير المستوفاة والمشار إليها في الفقرتين ٦٦ و ٦٧ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/71/34)

المنظورة والاستثنائية. وقد أُدرج هذا المبلغ ضمن الاعتماد المطلوب في الفقرة ١٩ (ب) من التقرير.

٣٧ - وعرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، والباب ٣٦، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/71/761)، وقالت إن الآلية قد أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) لرصد العمليات الإنسانية عبر الحدود التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها في الجمهورية العربية السورية. ولم تُدرج في الاعتمادات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مواردٌ لتنفيذ الولاية التي مُدِّدت لاحقاً حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبموجب القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، مدد المجلس هذه الولاية مرة أخرى حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويتضمن التقرير الموارد المقترحة للآلية للفترة الممتدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التي يبلغ مقدارها ٣ ٨٩٠ ٠٠٠ دولار والتي تغطي تكاليف ملاك من الوظائف المؤقتة مكون من ٤٢ وظيفة والتي سَتُقيَّد على حساب صندوق الطوارئ.

٣٨ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (A/71/595/Add.8)، وقال إن المبلغ المقترح البالغ مقداره ٩٣ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الموظفين لفترة الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٦ ليس جزءاً من الاحتياجات المقدرة للآلية لعام ٢٠١٧، وإن الاحتياجات للتكاليف التشغيلية كان ينبغي تبريرها بشكل أفضل. ورغم ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام لعام ٢٠١٧.

٣٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/811)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد التي اقترحتها الأمين العام مع إدخال تخفيض طفيف في التكاليف التشغيلية وتطبيق معدلات شغور أعلى لتعكس الحقائق التشغيلية التي تواجه الآلية. وهي تتطلع إلى الوفورات التي ستنتج عن

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسامي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها (تابع): آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (A/71/365/Add.8 و A/71/595/Add.8 و A/71/365/Add.8/Corr.1)

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/71/761 و A/71/811)

٣٦ - السيدة بارتسيوناس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسامي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن في إطار المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها، آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (A/71/365/Add.8 و A/71/365/Add.8/Corr.1)، وقالت إن مجلس الأمن اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٥ القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي أنشأ بموجبه الآلية لمدة سنة. وتم تمديد الولاية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وفقاً لرسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من رئيس المجلس إلى الأمين العام (S/2016/807)؛ وبناء على ذلك، لم تُدرج موارد في الاعتمادات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ولكن المجلس مدد هذه الولاية مرة أخرى حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بموجب قراره ٢٣١٤ (٢٠١٦) و ٢٣١٩ (٢٠١٦). ونتيجة لذلك، اقترح الأمين العام في تقريره موارد يبلغ مقدارها ٣ ٢٧٨ ٨٠٠ دولار من شأنها أن تغطي تكاليف ملاك الوظائف البالغ عددها ٢٦ وظيفة مؤقتة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي انتظار اتخاذ الجمعية قراراً بشأن الاقتراح، فقد تم تمويل الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، البالغ مقدارها ٩٦١ ٩٠٠ دولار، بموجب سلطة الالتزام المحوّلة للأمين العام للنفقات غير

للمحققين الدوليين منذ عام ٢٠١٤، فضلاً عن تقديم الأدلة العلمية وإفادات الشهود التي تثبت قيام الجماعات الإرهابية بفبركة هذه الحوادث وتزييفها.

٤٣ - وأعرب عن رفض وفد بلده للادعاءات الواردة في التقريرين الأخيرين لآلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إذ لم تتمكن الآلية من تقديم أي دليل مادي على استخدام غاز الكلور إضافة إلى أن طرائق عملها قادتها إلى التوصل إلى استنتاجات شاذة للكثير من العيوب الفنية والقانونية وتفتقر إلى الموضوعية. ونوّه إلى أن كاتبي تقارير الآلية تعرضوا للضغوط كيما تصاغ تلك التقارير بما يعكس مصالح الدول المعروفة بعداها لسورية.

٤٤ - وطالب بأن تُموّل الآلية بالكامل من الميزانية العادية وليس عبر الصندوق الاستئماني للآلية الذي تم إنشاؤه عبر التبرعات وسيستخدم بشكل مسيس، ودون رقابة الجمعية العامة. وذكر أن القرارات التي أنشأت الآلية ومدّدت ولايتها لم تُنشر إلى الميزانية بشكل مباشر لأن الآلية، بوصفها هيئة أنشأها مجلس الأمن، ينبغي تمويلها من الميزانية العادية. وأكد أن الجمهورية العربية السورية قد حذرت مراراً من عواقب تسييس هذا الملف على مصداقية الأمم المتحدة والجهات الدولية المعنية به والناجمة عن الضغوط التي مارستها حكومات دول غربية داعمة للإرهاب، خاصة حينما أعلنت تلك الدول نتائج التحقيق قبل أن تُصدر الآلية تقريرها، وقام ممثلوها بإصدار بيانات تحريضية ضد سورية. وأعلن أن بعض تلك الدول متورط إما بإيصال المواد الكيميائية السامة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وإما متورط في التخطيط لاستخدام تلك المواد الكيميائية كسلاح ضد المدنيين والعسكريين السوريين، أو متورط في التستر على نقل هذه المواد من دول الجوار السوري. وقال إن حكومته أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأنجزت إخلاء سورية من الأسلحة الكيميائية.

٤٥ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): قال إنه فيما يتعلق بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، تعيد حكومته تأكيد موقفها المبدئي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى مستحقيها دون تمييز، استناداً لواجباتها الدستورية. وأكد على استمرار سورية بالتعاون مع الأمم المتحدة على إيصال هذه المساعدات، على أساس احترام المبادئ التوجيهية للمنظمة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وفي مقدمتها

نقل مكتب الرئيس إلى مكان أقرب إلى العمليات التي تقوم بها الآلية.

٤٠ - وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن التقديرات المنقحة المقترحة قد صدرت بعد فترة وجيزة من بدء الولاية الجديدة بالفعل. وبسبب توقع تجديد الولاية لسنة أخرى في نهاية ٢٠١٧، ينبغي أن تُدرج موارد الآلية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأشار إلى أن الجمعية العامة لاحظت مع القلق في قرارها ٢٣٦/٦٢ النهج التجزيئي لعملية الميزانية وطلبت إلى الأمين العام عرض أوفى صورة ممكنة للموارد اللازمة للمنظمة في الميزانيات البرنامجية.

٤١ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): قال إنه فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (A/71/365/Add.8 و A/71/365/Add.1)، تدين حكومته استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. وذكر أن الجمهورية العربية السورية انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية انطلاقاً من إيمانها بالسعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، مع التأكيد على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وأشار إلى أن الجمهورية العربية السورية، خلال عضويتها في مجلس الأمن، وضعت في عام ٢٠٠٣ مشروع قرار بهذا الشأن غير أن الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى هددت باستخدام الفيتو ضده حمايةً للترسانة النووية الإسرائيلية.

٤٢ - ومضى قائلاً إنه منذ بداية الأزمة السورية، حذرت حكومته مراراً وتكراراً من خطورة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جماعات إرهابية، وأرسلت ٨٧ رسالة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والممثل السامي لشؤون نزع السلاح وآلية التحقيق المشتركة ولجان مجلس الأمن الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب بشأن قيام حكومات معينة بتقديم أسلحة كيميائية ومواد كيميائية سامة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وأشار إلى أن تجاهل تلك الهيئات عن عمد استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سورية والعراق، يشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقال إن حكومته التي تلتزم بالشفافية قد قدمت جميع التسهيلات اللازمة



دخول المساعدات إلى البلد، التي تؤكد فيها عجز الآلية عن التحقق من وصول المساعدات المرسلّة عبر الحدود إلى مستحقيها؛ وهذا ما أكد عليه تقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/144) حول استيلاء الجماعات الإرهابية على القوافل الإنسانية المتجهة عبر الحدود إلى محافظة إدلب.

٤٧ - وأعرب عن أسف حكومته لأن تقرير الأمين العام عن الآلية (A/71/761) لا يعكس استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري القيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها. وقال إن حكومته تعترض على الإشارة في التقرير إلى وجود عقبات إدارية لا تزال تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، نظراً لأن ولاية آلية الرصد لا تشمل عملية إيصال المساعدات إلى المناطق غير المستقرة من داخل الأراضي السورية. واعترض على استخدام التقرير لتعبير "السلطات المحلية"، كما فعل الأمين العام في تقريره، لوصف الجماعات التي تتعامل الأمم المتحدة معها في المناطق غير المستقرة، والتي هي غير مرخصة أصلاً. وتحفظ على هدف الآلية الذي حدده التقرير وعلى الانجازين المتوقعين الواردين فيه، لأن ما جاء فيه يعتبر خروجاً غير مقبول عن ولاية الآلية. ومضى قائلاً أن الترويج للآلية هو جزء من ترويج إعلامي تقوده الأمانة العامة لدعم استمرار العمل عبر الحدود ودعم إدارته المتمثلة في مقرات للمنظمات في دول الجوار، رغم وضوح فشل ذلك العمل وتوثيق تقارير مراجعة حسابات هذه المنظمات وجود فساد مالي كبير فيها. وأعرب عن تحفظ وفده على تخصيص موارد مالية للآلية، التي ينبغي استبدالها بالطريقة الأنجع والمتمثلة بإيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية بالتنسيق مع حكومته. فوجود هذه الآليات يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة واستقلال الدول وتدخلها في شؤونها الداخلية.

٤٨ - السيدة آشيك (تركيا): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن وفد بلدها ينفي نفيًا قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثل دولة عضو أخرى بشأن الآلية. وأكدت على ضرورة عدم استخدام اللجنة لأغراض التسييس أو صرف الانتباه عن القضايا المطروحة. ففي سورية، أزهقت مئات الآلاف من الأرواح وشرد ١٢ مليون شخص، وهو ما يشكل كارثة إنسانية وفق أي

احترام السيادة الوطنية، ودور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، ومبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس. وأعرب عن أسف حكومته لاستمرار تقرير الأمين العام عن تقديرات الآلية (A/71/761) في تجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة الإنسانية، المتمثلة في انتشار الجماعات الإرهابية التي تمولها حكومات دول معروفة للجميع، وكذلك تجاهل حقيقة أن الحكومة السورية تقدم حوالي ٧٥ في المائة من حجم الاحتياجات الإنسانية في البلد، وهي بذلك تمارس واجبها تجاه مواطنيها على الرغم من التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة عليها. وقال إن حكومته ترى أن المبالغ الكبيرة المذكورة في تقرير الأمين العام واللجنة الاستشارية كان من الأجدى لو تم استخدامها لزيادة نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة عن طريق المنظمات الدولية العاملة من داخل الأراضي السورية بالتعاون مع الحكومة السورية، كونها أثبتت نجاعتها، بعكس الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن والتي ثبت عدم نجاعتها.

٤٦ - وأعرب عن رفض حكومته ترويج الأمين العام للمساعدات المرسلّة عبر الحدود، نظراً لعدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها في أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة، وما يترتب على ذلك من زيادة الضغوط على المدنيين المحتاجين إليها. وكذلك هو الحال بالنسبة للترويج لعمليات التلقيح عبر الحدود التي أودت مراراً بحياة العديد من الأطفال السوريين جراء اللقاحات الفاسدة أو إجراء التلقيح من قبل غير المتخصصين. وقال إن وفده يعترض على وصف التقرير ما يجري في سورية بـ "النزاع"، وطالب الأمين العام بإجراء تصحيح رسمي واستخدام مصطلح "الأزمة" في المستقبل، باعتباره يعكس حقيقة ما يجري في سورية التي تواجه حرباً إرهابية مدعومة من قبل دول اقليمية ودولية. وتحفظ على الأرقام المستخدمة في التقرير كونها مستمدة من تقديرات خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ وتخالف واقع وحقيقة العمل الإنساني في سورية. وأشار أن الحكومة السورية تؤكد أن الإخطارات المرسلّة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصدقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. وأعلن أن حكومته ترفض الإدعاءات التي يتضمنها التقرير من أن الآلية قد نجحت في رصد جميع الشحنات وتأكدت من طبيعتها الإنسانية دون وقوع أي حادثة أو تقديم أي شكاوى من أي طرف. فالتقرير لم يراع الشكاوى والملاحظات الدورية التي تقدمها حكومته، المسؤولة أساساً عن

نتائج العملية الدور الحاسم للتعقيبات التي أبدتها الدول الأعضاء، بما في ذلك تعقيباتها على التقارير الشهرية التي أصدرتها الأمانة العامة خلال فترة البعثة وفي سياق عمليات استعراض الميزانية ذات الصلة، وفي توجيه جهود البعثة الرامية إلى تعديل وتحسين استجابتها للحالة المتغيرة على أرض الواقع.

٥١ - وكان وجود قيادة رفيعة المستوى على الصعيدين الوطني والدولي حاسماً في تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لزيادة استجابة البعثة. فقد قام المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس إيبولا أيضاً بدور هام في ضمان الاتساق في استراتيجيات الاستجابة؛ وتيسير تبادل المعلومات بين الجهات المانحة؛ وحشد الموارد؛ وتوفير الاستمرارية في الاستجابة من خلال تيسير الانتقال السلس من البعثة إلى خَلْفها، هيئة التعاون في مكافحة فيروس إيبولا المشتركة بين الوكالات، وقد تطبقت الدرجة العالية من التعاون المشترك بين الوكالات وفيما بين الإدارات التي تستجيبها الأزمة وجود إدارة تنفيذية فعالة، ومكّن الوصول المباشر إلى المكتب التنفيذي للأمين العام قيادة البعثة ومكتب المبعوث الخاص المعني بالإيبولا من رفع درجة الاهتمام بالمسائل الملحة بغرض القيام على نحو فوري باتخاذ القرارات والتدخل وبذل جهود الدعوة في هذا الشأن. كما أبرز المهيون الدور الفعال الذي قام به المديرين المعينون بأزمة فيروس إيبولا على المستوى القطري وأهمية تصميم مزايا القيادة بما يتوافق مع الاحتياجات التشغيلية، الأمر الذي تجلّى في التغييرات التي أجريت في قيادة البعثة وفقاً لمتطلبات مراحل تفشي الوباء. وكان من المتوقع أن توفر البعثة الإطار التشغيلي لتسخير ودعم إدماج المهام المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس الميزة النسبية والمسؤولية المقررة. وفي هذا الصدد، ثبت أن الدور الذي تقوم به البعثة في مجال تيسير الأنشطة أكثر فعالية من الدور الذي تقوم به في مجال التنفيذ أو في المجال التقني. وقد أتاح البعد الإقليمي للبعثة أيضاً إمكانية سد الثغرات الحرجة في الاستجابة على الصعيد الإقليمي.

٥٢ - وكانت التعقيبات بشأن هيكل البعثة ودورها التنسيقي أقل إيجابية. فقد انتقد المهيون نهج القيادة والسيطرة المعتمد في المرحلة الأولى من نشر البعثة التي اعتبرت البعثة خلالها مفرطة في جمودها ومركزة أكثر من اللازم على إنشاء جهازها التنظيمي. وعندما أعادت البعثة توجيه نفسها باتجاه الاضطلاع بدور تنسيقي أكبر، باتت بوضع أفضل يمكنها من الاستفادة من الآليات والقدرات

تعريف كان. وقد أخذت تركيا على عاتقها عبئاً أكبر من نصيبها العادل حيث تولت حماية أكثر من ٣ ملايين من السوريين الذين فروا من ديارهم. وهي تُؤوي الآن عدداً من اللاجئين أكثر من أي بلد آخر. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، تلقى الملايين من السوريين الغذاء واللوازم الصحية ومواد الإغاثة الأخرى بسبب الزيادة في عدد الشاحنات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. وقالت إن حكومتها قد تعاونت مع الآلية من البداية. وتعمل نيابة عن الشعب السوري بالتعاون مع المنظمات الدولية، على مرأى كامل من المجتمع الدولي. وحيث أن النزاع دخل عامه السابع، فتجب زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى المحاصرين في سورية.

٤٩ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه لم يتطرق في بيانه إلى دور البلدان المجاورة. وأكد أن للجنة ليست المحفل المناسب لمناقشة دور تركيا في تمويل الجماعات الإرهابية المسلحة في بلده. وقال إن ما أشار إليه هو التقارير والأرقام المذكورة في خطة الاستجابة الإنسانية، التي تدل على عدم فعالية المساعدات المرسلّة عبر الحدود. والمجتمع الدولي يبدد الأموال على آلية غرضها الوحيد هو الضغط السياسي على حكومته. والتفاوت الكبير في الأرقام المتعلقة بالمساعدات المقدمة عبر الحدود من خلال آلية الأمم المتحدة عن طريق المنسق المقيم في سورية يكشف صحة تعليقاته. وقد أفتضح أمر الفساد المالي والتجاري في مكتب الآلية في تركيا. ودعا اللجنة إلى إعادة النظر في عمل الآلية وفعاليتها.

**الأنشطة التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا (A/70/737 و A/71/810)**

٥٠ - السيد كاري (مدير شعبة المرافق والخدمات التجارية): عرض تقرير الأمين العام عن عملية استخلاص الدروس المستفادة بشأن الأنشطة التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا (A/70/737)، وقال إن البعثة قد أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ١/٦٩، وهي أول بعثة طوارئ صحية من نوعها أنشأتها المنظمة رداً على نداء مشترك من رؤساء سيراليون وغينيا وليبيريا من أجل تنسيق الدعم الدولي للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمواجهة تفشي وباء الإيبولا بشكل لم يسبق له مثيل. وذكر أن عملية استخلاص الدروس المستفادة قد أجريت بالاشتراك بين المكتب التنفيذي للأمين العام والمعهد الدولي للسلام استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ باء. وقد أبرزت

في هذا الصدد. وأعرب عن ثقته بأن مراجعة نفقات البعثة التي يجريها حالياً مجلس مراجعي الحسابات سوف توفر للجمعية تأكيدات بشأن استخدام البعثة للموارد والخفض النهائي لعملياتها.

٥٦ - ومضى يقول إن البعثة قد أنشئت بغرض توفير الركيزة اللوجستية الأساسية والقدرة على إدارة الأزمات اللازمين لتقديم استجابة موحدة لأزمة فيروس إيبولا. وفي حين أن المجهيين على عملية استخلاص الدروس المستفادة شددوا على ضرورة إدخال تحسينات على هيكل البعثة وأسلوب تنفيذ ولايتها، فقد سلّموا بأهمية مفهوم البعثة والفوائد الاستراتيجية التي قدمتها إلى الاستجابة من حيث القيادة والتيسير والدعم اللوجستي وتوافر التمويل المقرر. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تأييد فكرة إنشاء نموذج أكثر تبسيطاً في المستقبل يُسجّر القدرات وآليات التنسيق القائمة مع الاستفادة في الوقت نفسه من الفوائد التي يوفرها نموذج بعثة للأمم المتحدة من حيث القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وأخى كلامه قائلاً إن الغرض من العملية لم يكن الانتقاص من قدر المساهمات الجلييلة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة وموظفوها، بل تقديم إرشادات فعالة لمعالجة الأزمات في المستقبل.

٥٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/71/810) فقال إن نتائج عملية استخلاص الدروس قد سلّطت الضوء على ضرورة دعم الجهات الفاعلة المحلية في الميدان بدلاً من تحمل المسؤولية عن مهامها؛ وإنشاء كيانات وهيكل تابعة للبعثة على الصعيد القطري وتكليفها لتلائم متطلبات واحتياجات كل بلد على حدة؛ وتعزيز القدرات على مستوى المقاطعات؛ وتعزيز التنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان. وقد أثارت الجمعية العامة العديد من القضايا المحددة خلال العملية عند نظرها في مقترحات الميزانية الأولية للبعثة.

٥٨ - وقال إنه نظر لضيق الجدول الزمني المحدد لتحقيق الأهداف التشغيلية للبعثة، التي تم صياغتها من حيث الأهداف المقرر تحقيقها خلال فترات تمتد على مدى ٣٠ و ٦٠ و ٩٠ يوماً، لم تكن اللجنة الاستشارية على يقين من جدوى الهيكل التنظيمي الكبير المقترح للبعثة، الذي يبدو أنه وُضع قياساً على نموذج احتياجات عملية أقرب إلى عملية ميدانية ذات منظور طويل الأجل؛ ومن الأساس المنطقي لإنشاء وجود كبير في مقر البعثة وليس في البلدان المتضررة؛ والسبب في أن مهام الممثل الخاص ورئيس البعثة، لم يكن يمكن أن

ووفورات الحجم القائمة، ومن الحصول من الشركاء على الموافقة اللازمة لتقديم توجيهات تنفيذية فعالة. وفي هذا الصدد، سلّم المجهيون بأن الحاجة إلى مركزية اتخاذ القرارات والقيادة، من جهة، والحاجة إلى التنسيق، من جهة أخرى، لا تستبعد أحدهما الأخرى. كما شددوا على أهمية الاستفادة من آليات التنسيق القائمة واستخدام مصطلحات مألوفة، من أجل ضمان التكامل مع العناصر الفاعلة الموجودة بالفعل في الميدان وتيسير الاستمرار في الاستجابة.

٥٣ - وقد أسهم تحديد أكرام مقررًا للبعثة وإن كانت تستدعيه الضرورة بسبب القيود على السفر الجوي للبلدان المتضررة، في ترسيخ انفصالها المتصور عن اتخاذ القرارات التشغيلية في المناطق المتضررة. وقد أصبحت البعثة أكثر مهارة في تكيف وجودها مع الاحتياجات التشغيلية الفعلية في المرحلة الثانية من نشرها، عندما نقلت الموارد والقدرات من المقر إلى البلدان المتضررة.

٥٤ - وأضاف أن البعثة كان الهدف منها أن تكون بمثابة تدبير مؤقت، على النحو المبين في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/69/389-S/2014/679). وفي هذا الصدد، أبرزت عملية استخلاص الدروس المستفادة ضرورة زيادة الفهم، داخل منظومة الأمم المتحدة، لأهمية أن تكون للعملية منذ بدايتها استراتيجية خروج شاملة والإبلاغ عنها لضمان عدم وجود ثغرات في عملية الانتقال وتسليم المهام إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

٥٥ - وقد طرّح الطابع الملخّ للعملية والمخاطر التي تهدد السلامة، اللذان يفرضهما الوضع السائد عدداً من التحديات التي تواجه تقديم الدعم. فعلى وجه الخصوص، واجهت البعثة في البداية، بالرغم من التدابير الخاصة المنشأة لتيسير التوظيف والنشر لديها، صعوبات في تحديد ونشر موظفين من ذوي المهارات المتخصصة المطلوبة، مما أبرز أهمية تنفيذ استراتيجية توظيف فعالة تركز على توجيه جهود التوظيف لسد الثغرات في القدرات على أساس تقييم المزايا النسبية. ونظراً لتأثير تفشي الوباء على النظم الوطنية، فقد أثر عدم كفاية القدرات اللازمة لدعم العلاج الطبي أو الإجلاء الطبي داخل البلد ذاته على نشر الأفراد. كما ثبتت صعوبة تيسير تنقل الموظفين وغيرهم من الجهات المستجيبة في المنطقة لكفالة التغطية الموجهة للمناطق المتضررة، بالرغم من الدور الحاسم الذي قامت به العمليات الجوية

الارتباك فيما يتعلق بتخصيص المسؤوليات في البداية؛ وأوجه القصور في استخدام الآليات الجديدة، مما أدى إلى ضياع الوقت؛ وعدم إشراك المجتمعات المحلية بفعالية؛ والحاجة إلى التنسيق اللوجستي المناسب. وعند التصدي للأزمات الصحية، من الأهمية بمكان الاستناد إلى الآليات المؤسسية والتنسيقية القائمة، بالتعاون مع الكيانات الموجودة بالفعل في الميدان، مثل منظمة الصحة العالمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، لا بد من دعم الجهات الفاعلة المحلية في الميدان بدلا من تحميل المسؤولية عن مهامها؛ وتعزيز القدرات على مستوى المقاطعات؛ وتعزيز التنسيق بين الكيانات ودعم انخراط الشركاء المنفذين؛ وتجنب ازدواجية الحلول والهياكل. وللمنظمات الإقليمية أيضا دور رئيسي في التوعية بتفشي المرض وحشد الدعم السياسي والمالي من بلدان المنطقة والقارة تضامناً مع البلدان المتضررة.

٦٣ - وقالت إنه، في عالم يزداد ترابطا حيث يخترق ملايين الأشخاص الحدود بسهولة كل يوم، فلا يأمن أي بلد من تفشي مرض من الأمراض. ولذلك تأمل المجموعة في أن الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة ستستردان بالدروس المستخلصة من أنشطة البعثة في التصدي للأزمات الصحية العالمية في المستقبل.

٦٤ - السيد عبد الله (تشاد): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فأشار مع التقدير إلى الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز الاستجابة الدولية لتفشي فيروس إيبولا. وأضاف أن الهدف من عملية استخلاص الدروس هو تقديم تعليقات ورؤى أرحب عن الكيفية التي أدارت بها منظومة الأمم المتحدة جماعيا الجهود المبذولة للتصدي للفيروس. وقال إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية آراءها فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للبعثة، بما في ذلك تعليقاتها بشأن عدم التنسيق والتعاون فيما بين الكيانات، وانعدام الدعم الفعال للجهات الفاعلة المحلية، والقضايا المتصلة بتنفيذ الولاية.

٦٥ - وأشار في الختام إلى أن عدم فعالية التصدي لتفشي المرض في البداية قد ساهم في انتشاره. وفي هذا الصدد، كان ينبغي التأكيد في عملية استخلاص الدروس على ضرورة بناء الحصانات من أجل حماية السكان؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة عموماً؛ ووضع تدابير وقائية لتفادي الأزمات في المستقبل. وفي المستقبل، ينبغي للمنظمة أن تنشئ مركزاً عالمياً للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بفروع إقليمية ومحلية؛ وتقديم

يؤديها شاغل المنصب برتبة أمين عام مساعد تحت توجيهه الاستراتيجي للمبعوث الخاص المعني بالإيبولا؛ والسبب في عدم استخدام الترتيبات المؤسسية القائمة، مثل إطار المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦، بما في ذلك موارد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشددت اللجنة الاستشارية أيضاً على ضرورة تشجيع التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز القدرات المشتركة بين الوكالات القائمة بدلا من إنشاء هياكل جديدة.

٥٩ - وأضاف أنه، بصفة عامة، لم يتم تحليل النهج المتبع في إنشاء البعثة تحليلاً مستفيضا أو تبريره تماما، وأدى ذلك إلى إنفاق الموارد على الهياكل الإدارية وليس على الأنشطة التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، لا يقدم تقرير الأمين العام (A/70/737) المعلومات المفصلة التي طلبتها الجمعية العامة عن الأداء النهائي وتصفية أصول البعثة ومكتب المبعوث الخاص والتصرف فيها. وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذه المسألة عند نظرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، الذي سيتضمن النتائج التي توصل إليها المجلس بشأن نفقات البعثة.

٦٠ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن انتشار الفيروس، في ذروة تفشي وباء الإيبولا في عام ٢٠١٤، قد تجاوز بسرعة قدرة فرادى البلدان ومنظمات الصحة الإقليمية والدولية، لا سيما منظمة الصحة العالمية، على مواجهة الأزمة. وساهم انعدام اليقين والخوف والافتقار إلى القدرات وإلى التأهب في ضعف فعالية الاستجابة وتأخرها.

٦١ - وأعربت عن تقدير المجموعة لدور الحفز الذي تؤديه البعثة في تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لمواجهة الأزمة بفعالية وفي تعزيز القدرة التنفيذية الوطنية على التصدي للوباء في البلدان المتضررة. ومن الضروري توافر تمويل فوري ومرن لسد الثغرات الأساسية وإقامة أوجه التآزر بين المستجيبين. وفي هذا الصدد، أشارت مع التقدير إلى الجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا، والمساهمات التي قدمتها مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين.

٦٢ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/70/737) وتقرير اللجنة الاستشارية (A/71/810) قد سلطا الضوء على عدد من التحديات المواجهة في جهود التصدي للفيروس، بما في ذلك

٦٩ - وأضافت أنه، بفضل تنسيق إدارة مراكز التطبيقات المركزية، تم خفض ٢٣٤٠ تطبيقاً إلى ١٦٥٢ تطبيقاً بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وسيؤدي تنفيذ مشروع نظام Exchange/Office 365 الهجين إلى وقف استخدام ٧٨٠ نظاماً إضافياً من النظم القديمة. وتمثل هذه الإنجازات الاستكمال الأساسي لمرحلتى التحديث والتحول من مراحل الاستراتيجية، مما سيسهم في الاستفادة من كل إمكانيات التكنولوجيا لدعم العمل الأساسي للمنظمة وتمهيد الطريق أمام مرحلة الابتكار. بيد أن استمرار الصعوبات في توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم في القيام باستثمارات تزيد عن الحاجة في الحلول وإيجاد أوجه انعزال تنظيمي نتيجة لنشر النظم دون التقيد بالحوكمة المعمول بها. ولا بد أيضاً من الاستثمار في إدخال تطورات في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، بهدف نشر حلول مبتكرة. وأخيراً، فإن عدم ظهور موارد وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعيان يعرقل الجهود المبذولة لتعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة.

٧٠ - وأكدت أنه، في عام ٢٠١٧، ستبذل جهود لتوجيه إعادة الاستثمار اللازمة نحو الحلول التكنولوجية التي تدعم فعالية تنفيذ الولايات في العمليات الميدانية، بما في ذلك التكنولوجيات المبتكرة في مجالات أمن المعسكرات، وحماية القوافل، والإلمام بالحالة، والتشجيع على تكوين رؤية مشتركة بشأن العمليات. ولئن كانت التكنولوجيات الجديدة تصل إلى البلدان النامية بسرعة لم يسبق لها مثيل، فلا يستفيد منها بالضرورة معظم الناس في هذه البلدان. ومن ثم، يجب اتباع نهج عالمي قائم على تعدد أصحاب المصلحة من أجل ضم التكنولوجيات والأشخاص والمنظمات والبرامج ضمن إطار منسق لدعم التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٧١ - واختتمت بالقول إن المبادرات الاستراتيجية التي قام بها المكتب، رغم التحديات التي لا تزال تعترض تنفيذها، بما في ذلك دمج الشبكات ومراكز البيانات المنفصل بعضها عن بعض وتنسيق التزوّد العالمي، تنطوي على إمكانية تحقيق فوائد طويلة الأمد من حيث ترشيد التكاليف. ويشكل التقدم المحرز في السنتين الأوليين من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوةً إيجابية نحو ضمان الشمول والموثوقية والكفاءة في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة.

٧٢ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة

الدعم لتعزيز قطاع الصحة في الدول المعرضة لخطر تفشي الوباء، في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وتعزيز آليات التنسيق العالمية؛ وتجنب خفض مستوى الموارد المخصصة لقطاع الصحة.

٦٦ - تولى الرئاسة السيد بوري (أنغولا)، نائب الرئيسة.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400) و (A/71/785)

٦٧ - السيدة ريازي (كبيرة موظفي تكنولوجيا المعلومات): عرضت تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400) فقالت إن الاستراتيجية عبارة عن خطة خمسية لتحويل بيئة التكنولوجيا في الأمم المتحدة دعماً لعمل المنظمة في المجالات الأساسية. وهي ترمي في المقام الأول إلى مواءمة موارد تكنولوجيا المعلومات وتحديثها وترشيدها استراتيجياً على نطاق الأمانة العامة من أجل معالجة التجزؤ المزمع لنظم المنظمة.

٦٨ - وقالت إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أحرز، في عام ٢٠١٦، تقدماً كبيراً في تنفيذ الاستراتيجية، بسبل منها تقديم دعم أساسي في نشر نظام أوموجا. كما عزز تعاونه مع الإدارات الأخرى، لا سيما من خلال العمل مع إدارة الدعم الميداني في إعداد نشرة الأمين العام بشأن تنظيم المكتب (ST/SGB/2016/11)؛ وتنفيذ خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط لتعزيز أمن المعلومات؛ ودمج الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في مركزي البيانات المؤسسية اللذين تديرهما إدارة الدعم الميداني في برينديزي، بإيطاليا، وفالنسيا، بإسبانيا. وأجرى المكتب استعراضاً مفصلاً للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع توقعات لميزانية مدتها خمس سنوات. وأصدر أيضاً ٣٨ سياسة تنظم إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الرقابة والمساءلة. وفضلاً عن ذلك، قام المكتب بنشر نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم عمل المنظمة في مجالات حماية البيئة؛ والإحصاءات الجنسانية؛ ومنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛ والاستخبارات المالية والتخطيط الاستراتيجي؛ ودعم إدارة المؤتمرات؛ وتحليل الأخبار ووسائل الإعلام؛ وإدارة أنشطة التعلم؛ وإدارة الوقود والمعدات المملوكة للوحدات؛ ومجالات إدارية مختلفة.

٧٥ - السيد سيبيا بورخا (إكوادور)، تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن تأييد المجموعة للإصلاحات الإدارية الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية والرقابة والمساءلة في الأمم المتحدة.

٧٦ - وأضاف أنّ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوة عملية في سبيل الاستجابة للشواغل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضح أنّه على الرغم من إحراز تقدم في تعزيز أمن المعلومات وفي الحد من التجزؤ ومن التكاليف المتصلة بتنفيذ تدابير الأمن والرصد، فإنّه سيكون من الضروري التأكيد من إنجاز خطة العمل المتعلقة بأمن المعلومات والمتكوّنة من ١٠ نقاط.

فهذا من شأنه أن يتيح للمنظمة إنجاز أمور من بينها مواجهة المخاطر الأمنية المحتملة ومعالجة المسائل المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث من خلال آليات قوية للحوكمة، وبتيح لها أيضا حماية نفسها من المراقبة الشاملة للاتصالات والبيانات واعتراضها وجمعها. وقال إنّ المجموعة سوف تلتزم المزيد من المعلومات عن العملية التي تم بموجبها تحديد ما ينبغي التحكم فيه مركزيا من أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة التي تستوجب حرية تشغيلية، وأيضا عن التفاصيل المتعلقة بعملية إعداد الميزانية وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٧ - وتابع قائلاً إنّ موارد الميزانية العادية، بما في ذلك الموارد المخصّصة للبعثات السياسية الخاصّة، التي تم رصدها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد سجلت انخفاضا من ٣٦٨,١ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣٥٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وانخفضت الموارد من ميزانيات حفظ السلام، بما في ذلك حساب الدعم، المتاحة لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ١٠٠٢,٤ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٩٩١,٨ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في حين شهدت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لهذه البرامج زيادة من ٢٦,٦ دولارا مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٧.

٧٨ - وظلّ توزيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعثات حفظ السلام ثابتا على مدى الفترات المالية الثلاث السابقة، حيث استأثرت الموارد المتعلقة بالوظائف بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا؛ فيما استأثرت الموارد غير المتعلقة بالوظائف، التي تم توزيعها على نطاق فئات الإنفاق على المعدات، بنسبة ٣٢ في المائة؛ وتم

(A/71/785)، فرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما إصدار نشرة الأمين العام (ST/SGB/2016/11) التي تأخرت كثيرا عن موعدها؛ وتحسين التعاون بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني؛ وإنشاء شبكة واسعة WAN واحدة ومنسقة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتفعيل مراكز التطبيقات المركزية والاستعاضة عن التطبيقات القديمة بتطبيقات مركزية موحدة جديدة؛ وإدراج متطلبات حفظ السلام في توقعات ميزانية الأمانة العامة لفترة خمس سنوات.

٧٣ - وفيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية، قال إن اللجنة الاستشارية تنتظر من جميع الإدارات والكيانات التابعة للأمانة العامة الامتثال لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ وللأحكام الواردة في نشرة الأمين العام. ومن الضروري أيضا الحرص على أن يستعرض المكتب الميزانيات المخصصة لجميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وإضافة إلى ذلك، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة إتمام جميع المراحل الأساسية في تعميم نظام أوموجا، وتعزيز القدرة الداخلية كي يتسنى نقل المسؤوليات بسلاسة في الموعد المحدد للتمكين من إضفاء الطابع المؤسسي على دعم نظام أوموجا.

٧٤ - وقال إنه ينبغي للإدارات أن تكفل إجراء الاستعراضات اللازمة لأمن المعلومات وإكمال جميع الموظفين للتدريب الإلزامي لضمان إنجاز خطة العمل ذات النقاط العشر بشأن أمن المعلومات في الموعد المحدد. وينبغي أن تتضمن التقارير المحلية المقبلة عن تنفيذ الاستراتيجية معلومات مستجدة موجزة عن إنجازات الدوائر الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني من أجل تقديم صورة شاملة عن الأنشطة الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما فيما يتعلق بمراكز التطبيقات المركزية، فينبغي للأمين العام أن يسعى إلى مواصلة ترشيد وتخفيض عدد التطبيقات التي يتوقع بقاءها في عام ٢٠٢٠ والبالغ عددها ١٠٠٠ تطبيق. وأخيرا، يجب على مديري جميع كيانات الأمانة العامة أن يتعاونوا في التغلب على مقاومة الجهود الرامية إلى الحد من التجزؤ وتوحيد قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتنتظر اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يمارس قيادة قوية في هذا الصدد.

الابتكار من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنَّ جميع التغييرات المقترح إدخالها على السياسات من أجل تحسين فرص التطوير الوظيفي للموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من أجل الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة والمؤهلين في هذا المجال يجب عرضها على الجمعية العامة ضمن سياق تقرير الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية لكي تنظر فيها. وأخيراً، يتعين على الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨١ - السيد عبد الله (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب بالتوصيات والملاحظات التي وضعتها اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأمين العام. وبما أنَّ موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُستخدم في جميع جوانب عمل المنظمة، لا بد من تعميم الاستراتيجيات وخطط الاستخدام بهذا الشأن، ومن التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في الأمم المتحدة. وأوضح أنَّ المجموعة تشعر لذلك بقلق لأن قرارات الجمعية العامة المؤيدة لتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيراً ما يتأخر تنفيذها أو تظل دون تنفيذ. ومن ثم، يتعين على جميع المديرين تحديد التزامهم بالامتثال لتلك التوصيات من أجل الإسراع بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٢ - وقال إنَّ المجموعة تحيط علماً بوضع السياسات والإجراءات الداخلية المنظمة لإسناد وتفويض السلطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صيغتها النهائية. وأفاد بأنه من أجل ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية، لا بد من بذل جهود لتعزيز التنسيق والمواءمة، ولا سيما في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ ولتحسين أمن المعلومات بهدف منع المخاطر الأمنية المحتملة؛ وتحسين الشراء. وقال إنَّ المجموعة تتطلع إلى معرفة المزيد عن النفقات المتوقعة المتصلة بتلك الأنشطة، وكذلك عن حصة تكاليف الصيانة السنوية لنظام أوموجا التي يديرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي ستكون مهمة أيضاً لمعرفة المزيد عن خدمات اقتناء وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما على الصعيدين المحلي والإقليمي، وعن الخطوات المتخذة لتحسين نسبة العقود التي تنقذ على هذين الصعيدين.

تخصيص نسبة ٣٨ في المائة للخدمات والاتصالات التجارية وللتكاليف ذات الصلة بالبرامجيات. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام متابعة جهوده حتى يتم خفض متوسط تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مستخدم من خلال تحقيق وفورات الحجم، وحتى يتم تعزيز برامج بناء قدرات الموظفين، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام. وأوضح المتكلم أنَّ المجموعة ستلتزم الحصول على تفاصيل إضافية بشأن حصة تكاليف الصيانة السنوية لنظام أوموجا التي يديرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تقدَّر تباعاً بمبلغ ٣٤,٩ مليون دولار وبمبلغ ٣٤,٤ مليون دولار خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٨ و ٢٠١٩. وقال إنَّ المجموعة توافق على التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية عن الموضوع لعام ٢٠١٦ (A/70/755) التي تنص على ضرورة أن تكون جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مبادراتها، التي يبدأ مجموع تكاليفها من مستوى أدنى معيّن، مشفوعاً ببيان جدوى يتضمن قدرًا من التفاصيل يتناسب مع حجم المشروع. ومن ثم، ستطلب المجموعة الحصول على قائمة بجميع المبادرات الجارية والمقبلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى ما يتصل بها من تكاليف ونقاط مرجعية ونواتج متوخاة، حتى يتم قياس أداؤها.

٧٩ - وقال السيد بورخا إنَّ المجموعة تُسلم بتحسّن التعاون بين المكتب وإدارة الدعم الميداني، ولكنها تدعو إلى تكثيف التعاون في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين كيانات حفظ السلام من جهة والكيانات غير العاملة في حفظ السلام من جهة أخرى. وهي تشجّع أيضاً الأمين العام على تعزيز التعاون على نطاق المنظمة وتدعو رؤساء كيانات الأمم المتحدة إلى النظر في تشجيع مواءمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاسمها، ولا سيما في المواقع الميدانية، وتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء التي هي بحاجة إلى الدعم. والمجموعة ستكون مهتمة أيضاً بمعرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها المكتب لتيسير أعمال المنظمة ودعم الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ممثليها في جميع مراكز العمل الرئيسية.

٨٠ - وأوضح المتكلم أن المجموعة ستلتزم المزيد من المعلومات عن استخدام العقود الإطارية واتفاقيات العقود الجماعية، ولا سيما في سياق المشتريات المحلية والإقليمية؛ وعن رصد إدارة الأصول غير الملموسة؛ والتقيّد بقواعد المشتريات وأنظمتها؛ وتنفيذ مرحلة

واستثماراتها. وسيكون استمرار اضطلاع المديرين بدور قيادي على نطاق كيانات الأمانة العامة من الأمور الحاسمة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يمكن إحراز مزيد من التقدم في تعزيز الرقابة على المشتريات وإدارة الأصول والموارد البشرية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من أجل تجنب الازدواجية وضمان الكفاءة والمرونة والشفافية في استخدام الموارد على نطاق المنظمة.

٨٧ - السيدة باومان (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إنّ الدول الأعضاء اعتمدت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من التجزؤ في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز القيادة المركزية لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإرساء الحوكمة الفعالة؛ وتحسين أمن المعلومات؛ وزيادة الشفافية. وبفضل التقدم الذي تم إحرازه، أصبحت هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل بمزيد السلاسة؛ ويجري إدخال تحسينات على العمليات وتقديم الخدمات؛ وتوضع سياسات جديدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأُتيح الدعم الحاسم لنشر نظام أوموجا؛ وتوقّر المزيد من الأمن للنظم؛ وتم بالكامل إنشاء مكتب المساعدة المعني بالتطبيقات المركزية. وأعربت المتكلمة عن ترحيبها الخاص بالجهود المبذولة لتحسين التعاون في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين كيانات حفظ السلام والكيانات غير العاملة في حفظ السلام.

٨٨ - وأوضحت المتكلمة أنّه يتعين على الأمين العام، لدى التصدي للتحديات المتبقية، أن يشجّع على التنسيق والتعاون الأعمق داخل المنظمة من أجل ضمان دعم الإدارة العليا والتزامها بالكامل. وقالت إنّ الوفدين يتفقان أيضا مع اللجنة الاستشارية في ضرورة أن يواصل الأمين العام تقليص مستوى التجزؤ في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وفي جميع مراكز العمل والبعثات الميدانية، وتعزيز التعاون بين الإدارات. وعلى نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، ينبغي بذل جهود لتعميم نظام أوموجا ضمن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيكلها، لاسيما من خلال إنشاء نظام موحد لدعم نظام أوموجا، بما في ذلك داخل كيانات حفظ السلام. وأخيرا، حثّت المتكلمة الدول الأعضاء على تشجيع عملية مواءمة وتقاسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما في المواقع الميدانية، تمشيا مع أحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩.

٨٣ - وستسعى المجموعة إلى الحصول على إيضاحات عن الخطوات التي تعتمز الأمانة العامة اتخاذها من أجل تلبية الطلب المتزايد على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن الاستثمارات الإضافية اللازمة لتحقيق جملة أمور من بينها دعم استغلال خدمات التداول بالفيديو. وهي تتطلع إلى بحث مقترحات مفصلة بشأن وضع استراتيجية فعالة ومتسقة لتطوير التطبيقات يتم بموجبها التخلص من التطبيقات الزائدة والمتقادمة والتقليص من حالة التجزؤ. وأخيرا، تشجع المجموعة الأمين العام على تعزيز برامج بناء قدرات الموظفين، باستخدام القدرات الداخلية، وعلى تزويد بعثات حفظ السلام بما يلزمها من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ ولاياتها.

٨٤ - السيدة غرانت (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقالت إنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بدور رئيسي في تيسير عمل المنظمة من خلال تعزيز الاتصالات؛ وتحسين قدرة القوة العاملة العالمية على الاستجابة؛ وتعزيز كفاءة تبادل المعلومات الدقيقة لدعم عملية صنع القرار وتعزيز الرقابة والمساءلة.

٨٥ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الأعمال المنجزة لتوحيد النظم المجرّأة؛ وتحسين تقديم الخدمات من خلال تفويض الصلاحيات؛ وترشيد مراكز التطبيقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز الحوكمة؛ ودعم تنفيذ نظام أوموجا. وقالت إنّ وفدها يرحب أيضا بتعزيز التنسيق بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني، وبالوضوح الذي جاءت به نشرة الأمين العام (ST/SGB/2016/11) فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٦ - وتابعت قائلة إنّّه يتعيّن التصدي لجملة من التحديات من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح. وأوضحت أنّ اتباع سياسات قوية تهدف إلى تعزيز الحوكمة وتركيز الاستثمار على تقديم الخدمات، ولا سيما في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، سيكونان ضروريين لاستغلال الموارد على النحو الأمثل وللاستفادة من قيمة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



٨٩ - السيد واكس (إسرائيل): قال إن إسرائيل تؤيد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ستساعد المنظمة في جهودها الرامية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الجارية وتحقيق الكفاءة الإدارية والمالية وإنجاز ولاياتها.

٩٠ - وأوضح أنّ تنفيذ الاستراتيجية بفعالية سوف يتطلب أكثر من مجرد الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة وفهم الحاجة إلى الابتكار. فهذه التكنولوجيا يجب أن تُطبّق وتُستخدم بشكل سليم، وهذا ما سيتطلب توفير التدريب المناسب والاحتفاظ بموظفين متفرّغين للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تتم الاستفادة من كلّ الإمكانيات التي تُتيحها النظم المتطورة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتوفر لدى المدربين مجموعة المهارات اللازمة لتزويد موظفي الأمم المتحدة بالتوجيهات التي يحتاجونها من أجل تشغيل النظم الجديدة. وستتيح الحلول الرقمية أيضا للأفراد خارج المواقع الوصول إلى المعلومات في الميدان، فتحسّن بذلك من قدرتهم على التنقل. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحّب بأمثلة التطبيقات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقرير الأمين العام (A/71/400).

٩١ - ومضى المتكلّم قائلاً إنّ الإدارة العليا يجب أن تكفل استخدام النظم الجديدة على الوجه الأمثل من أجل تحقيق ما هو متوخى في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أوجه الكفاءة وخفض التكاليف. وفي هذا الصدد، يجب على المنظمة أن تنجز عملية التحوّل من الاعتماد على النهج المحلي إلى العمل بالنهج القائم على الحوسبة السحابية في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك للحدّ من الازدواجية في العمل، وأن تضع في اعتبارها ضرورة تعزيز التأهب في مجال أمن الفضاء الإلكتروني حتى تحافظ على معلوماتها وتوفّر بيئة آمنة لعملها.

٩٢ - وقال إنّ وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية في الرأي بضرورة أن تقيّد جميع إدارات الأمانة العامة تقيّدا تاما باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تعمل مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إزالة النظم المزدوجة. وأوضح أنّه رغم أهمية تحديد ما إذا كانت الاستراتيجية تُطبّق بالشكل المناسب، فإنّ على الدول الأعضاء أن تتحاشى التعرّض عن غير قصد إلى عرقلة الإصلاحات الحيوية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة وإنجاز الولايات.

مُفَعَّتِ الْجُلُوسَةُ السَّاعَةَ ١٣:٠٠ .